شرح

الشيخ مصطفى مبرم

على
متن الآجرومية

لأبي عبد الله محمد بن محمد الصنهاجي
المعروف بابن آجروم

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

السَّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله ربِّ العالمين، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبيِّنا محمَّد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدِّين.

أمَّا بعد:

فهذا هو المجلس العاشر من مجالس التَّعليق والشَّرح على متن " **الآجرُّومية** " ضمن دروس معهد علوم التَّأصيل التَّابع لشبكة إمام دار الهجرة العلمية، وهو الكتاب الثَّامن من الكتب المقرَّرة في هذا المعهد.

وقد انتهى بنا الكلام إلى ما ذكره المصنِّف -رحمه الله تعالى- في المبتدأ، وكان فيما قرأنا في الدَّرس الماضي: (**وَالْخَبَرُ هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوع الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ**)؛

بقي معنا آية من سورة الشَّرح وهي قوله – سبحانه –:﴿وَإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ﴾[1]:

"الواو": عاطفة حرف مبني لا محلَّ له من الإعراب.

[1](سورة الشرح:8)

و"إلَى": حرف جر مبني أيضًا لا محلَّ له من الإعراب.

" رَبِّ " مجرور وعلامة جرّهِ الكسرة، وهو مضاف، والكاف في محلِّ جرٍّ مضاف إليه.

" فَارْغَبْ": هذه الفاء هي الفصيحة، وهي حرف مبني لا محلَّ له من الإعراب.

و"ارْغَبْ" هذا مثل ما تقدَّم معنا في اللَّيلة الماضية في قوله:" فَانْصَبْ "؛ "فَارْغَبْ" هنا فعل أمر مبني على السُّكون لا محلَّ له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر تقديره "أنت".

فيما سبق من الكلام على كلام ابن آجرُّوم –رحمه الله– أنَّه قال:(**وَالْخَبَرُ هُوَ الاسْمُ الْمَرْفُوعُ الْمُسْنَدُ إلَيْهِ**).

الضمير في قوله:(**إلَيْه**) عائد على المبتدأ؛ فالخبر هو الاسم المسند إلى المبتدأ.

والكلمة الَّتي هي اسم والَّتي وقع لها الصَّدارة إذا لم يدخل عليها الخبر فإنَّها موقوفة ليس لها حكم، فعندما تقول:"مُحمَّد" مثلًا، "محمد" هذا ليس له حكم، فإذا قلت:"كَرِيمٌ " صار لها حكم حين أسندتَ إليها هذا الكرم، فيكون "محمَّد" مبتدأ و"الكرم" خبر، هذا من حيث الجملة.

ثمَّ إنَّ ابن آجرُّوم – رحمه الله تعالى — ذكر لنا أقسام الخبر.

فقال – رحمه الله :

(**والْخَبَرُ قِسْمانِ: مُفْرَدٌ، وغَيْرُ مُفْرَدٍ، فَالْمُفْرَدُ نَحْوُ: زَيْدٌ قائمٌ، وغَيْرُ الْمُفْرَدِ أرْبَعَةُ أشْياءَ: الجارُّ والمَجْرورُ، والظَّرْفُ، والفِعلُ مَعَ فاعِلِهِ، والْمُبْتَدَأُ مَعَ خَبَرِهِ، نَحْو قَوْلِكَ: زَيْدٌ في الدَّارِ، وزَيْدٌ عِندَكَ، وزَيْدٌ قامَ أبُوهُ، وزَيْدٌ جارِيَتُهُ ذاهِبَةٌ**).

هذا ما أجمله ابن آجرُّوم –رحمه الله تعالى– في باب الخبر؛ **فالخبر** إذن **أربعة أقسام** لا خامس لها عند العرب؛ إلَّا على باب التَّفصيل إذَا قسمنا شبه الجملة الَّذي هو الظَّرف إلى ظرفين كما سيأتي إن شاء الله – تعالى –:

- الخبر يأتي **مفردا**، وهذا كثير شائع، وهو في المثال الَّذي ذكره المصنِّف – رحمه الله تعالى – بقوله: (زَيْدٌ قَائِمٌ)

"زَيْدٌ": مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمَّة ظاهرة على آخره

"قَائِمٌ": هذا خبر المبتدأ مرفوع به –يعني مرفوع بالمبتدأ على الصَّحيح– وعلامة رفعه ضمَّة ظاهرة على آخره.

ما المراد بالمفرد؟ المراد بالمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبيهًا بالجملة، والجملة قسمان:

- الجملة التي مرَّت معنا وهي الجملة الفعليَّة، ويدخل فيها أيضًا جملة نائب الفاعل "قَام زيدٌ" و"كُتب الدَّرس"؛ فهذه هي الجملة الفعلية.
- والجملة الاسمية هي الَّتي نحن بصددها وهي المبتدأ والخبر.
- وشبه الجملة هي جملة الجار والمجرور "مِنَ الْبَيْتِ"، "فِي الدَّار"، أو الجملة الظَّرفية أكان الظَّرف زمانيًّا أم مكانيًّا، فظرف الزَّمان، وظرف المكان، والجار والمجرور: هذا يُسمَّى بشبه الجملة عند النَّحويين.

فلمَّا قلنا بأنَّه ما ليس بجملة ولا شبة جملة معناه أنَّه يدخل فيه المثنَّى، ويدخل فيه الجمع يعني يدخل في المفرد، فإذا قلت مثلًا على المثال السَّابق الَّذي ذكره ابن آجرُّوم: (زَيْدٌ قَائِمٌ، الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ) هذا مثنَّى وهو هنا في باب المبتدأ والخبر يعتبر مفردًا؛ لأنَّه في مقابل الجملة وشبه الجملة، كذلك إذا قلتَ:" الزَّيْدُونَ قَائِمُونَ "، الزَّيدون هذا يُعتبر مفرد في باب الخبر؛ لأنَّه في مقابل الجملة وشبه الجملة،

وهنا قال ابن آجرُّوم – رحمه الله–:(وَغَيْرُ الْمُفْرَد أرْبَعَة)، ولم يذكر فيها لا المثنَّى ولا الجمع؛ فعلمنا هذا.

- قال: (**الجار والمجرور**) الجار والمجرور، مثّل له بقوله: (**زيد في الدار**)، فنقول إذن:

"زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة على آخره.

و"في" حرف جر مبني، لا محلّ له من الإعراب.

و"الدار" مجرور بـ"في"، وعلامة جرّه الكسرة.

والجملة من الجار والمجرور في محلّ رفع خبر لأي شيء؟ لـ"زيد".

والكوفيون هكذا يقولون "في الدار" خبر، والبصريون يقولون الخبر مستكنّ في شبه الجملة أكانت جارًا ومجرورًا، أم كانت ظرفًا؛ ولهذا قال ابن مالك:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرْ ** نَاوِينَ مَعْنَى كَائِنٍ أوِ اسْتَقَرْ

فكأنّك تقول "زيد في الدار" أي كائن أو مستقر فهو كون عامّ، وكذلك "زيد عندك" هذا أيضًا شبه جملة، فـ"زيد" مبتدأ و"عندك"، على المثال الذي ذكره -رحمه الله تعالى- يكون هو الخبر.

- بعد ذلك ذكر لنا الجمل بدأ بشبه الجملة، ثم ذكر لنا الجملة، فقال -رحمه الله تعالى-: (**وزيد قام أبوه**) هذا خبر، ولكنّه **جملة فعلية** هنا، فنقول:

"زيد" مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة على آخره.

و"قام" فعل ماض، مبنيّ على الفتح، لا محلّ له من الإعراب.

و"أبو" هذا فاعل مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمّة؛ لأنّه من الأسماء الخمسة، وهو مضاف. و"الهاء": ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالإضافة أو بالمضاف.

والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

عرفنا من هذا الإعراب أنّه إذا كان الخبر جملة أو شبه جملة، أنّك لابد أن تعرب الجملة أولًا إعرابًا إفراديا مثلما فعلنا قبل قليل، فإذا انتهيت من إعراب الجملة التي هي الخبر، رجعت وقلت بأنّ هذه الجملة كلّها هي في محل رفع خبر؛ لأنّ الخبر لا يكون إلا مرفوعًا، هذا شرط عندهم.

- وكذلك في قوله –رحمه الله تعالى– :(**زيد جاريته ذاهبة**) هذا المثال الذي ذكره ابن آجروم –رحمه الله تعالى– فيما يتعلّق **بالجملة الاسمية**، وهذه لابدّ فيها من تكرّر المبتدأ، فتقول:

"زيد": مبتدأ مرفوع كما تقدم معنا مرارا.

و"جاريته" تكون مبتدأ ثانٍ، قلنا لابدّ من تكرّر المبتدأ، ونعربها هكذا نقول:

"جارية" مبتدأ ثان مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف، و"الهاء" مضاف إليه ضمير متصلّ، مبني على الضمّ في محل جر بالمضاف أو بالإضافة.

و"ذاهبة" خبر المبتدأ الثاني، مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

وجملة المبتدأ الثاني المكرّر وخبره في محلّ رفع خبر المبتدأ الأوّل، وشرطوا أن يكون هناك رابط، والرابط هنا هو الضمير وهو "الهاء".

وينبغي أن تعلم أنّ من القواعد المطردة أنّ كلّ ضمير دخل على الاسم فإنّه يُعرب مضافًا إليه.

والشواهد من هذا في كتاب الله –سبحانه وتعالى–كثيرة، وفي سنّة الرسول –عليه الصلاة والسلام–، – –أعني أن يكون المبتدأ مفردًا– مثلًا: ‹‹الدين النصيحة››، ‹‹العين حقّ››، ‹‹الحرب خَدعة››؛ كذلك إذا كان جملة: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ ﴾[2]، فهنا جملة فعلية، وهكذا في أمثلة كثيرة تطبّق على ما تقدّم من كلام ابن آجروم –رحمه الله تعالى–.

[2](سورة الأحزاب:4)

بعد ذلك ذكر لنا **نواسخ** المبتدأ والخبر؛ الجملة عند العرب من حيث الجملة الاسمية، نحن في باب الجملة الاسمية:

- ✓ إما أن تكون باقية على أصلها مثلما مرّ معنا الآن: "زيد قائم"؛ هذا القسم الأول.
- ✓ وإمّا أن يدخل عليها ناسخ، وهو المغيّر، فيغيّر المبتدأ ويكون اسمًا لهذا الناسخ، ويكون مرفوعا، ورفعه على أنّه منسوخ؛ لا على أنّه مرفوع كما كان من قبل بالابتداء. وهو الناسخ الأول "**كان**" وأخواتها، فيرفع المبتدأ وينصب الخبر.
- ✓ وإمّا أن يدخل عليها-يعني الجملة الاسمية- ما ينصب أوّلها، وهو "**إنّ**" وأخواتها، ويرفع الثاني؛ وهذا هو النوع الثالث.
- ✓ والنوع الرابع أن يدخل عليها ما ينصب الجزأين، فينصب المبتدأ وينصب الخبر؛ وهي "**ظنّ**" وأخواتها، وهذا وإن كان في باب المنصوبات، إلا أنّ ابن آجروم سيذكره في هذه القسمة ليكمّل الأمر.

- مثلًا إذا قلنا "زيد قائم" هذا المثال الذي ذكره المصنّف - رحمه الله - هذه الجملة الاسمية باقية على أصلها مبتدأ وخبر.
- ثمّ أردنا أن ننسخ هذين -يعني المبتدأ والخبر- بـ"كان" وأخواتها فنقول: "كان زيدٌ قائمًا".

في هذا الباب لابدّ أن نرفع الأوّل، وهذا الرفع غير الرفع الأول غير الرفع بالابتداء؛ إنّما هو رفع بـ"كان" ولهذا نعربها اسم كان.

- وإمّا أن ندخل عليها "إنّ" -وهذا في الإجمال ثمّ نرجع إلى التفصيل-، أو أحد أخواتها، فنقول: "إن زيداً قائمٌ". انعكس هنا العمل.
- وإما أن ندخل عليها ما ينصب جزأيها، فنقول: "ظننتُ زيداً قائماً".

هذه هي صور الجملة الاسمية، فما عليك إلا أن تعرف:

- أن هذه جملة اسمية؛ لأنها مبتدئة باسم.

- ثم تعرف النواسخ التي ترفع الأول وتنصب الثاني، وهي: "كان" وأخواتها. وابن آجرُّوم–رحمه الله– ذكر لنا بعضها، وإلا فإن من النحويين من يوصلها إلى ما يقارب الأربعين أو الثمانية والثلاثين؛ لكن إذا عرفت العدد استطعت أن تصل إليه في الكتب المتوسطة أو المطولة. وإما أن تدخِل عليها "إن" أو أحد أخواتها كما سيأتي، وهي ستة عند ابن آجرّوم —رحمه الله– وعند النحويين جميعا، فتنصب الأول وترفع الثاني: "إن زيداً حاضرٌ"، "لعل زيداً حاضرٌ" وهكذا.

وإما أن تدخل عليها "ظن" أو أحدَ أخواتها، فتنسخهما إلى النصب؛ "ظننتُ" كما سبق معنا.

هنا يقول ابن آجرّوم — ورحمنا الله وإياه–:(بَابُ اَلْعَوَامِلِ اَلدَّاخِلَةِ عَلَى اَلْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ. وَهِيَ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ: كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، وَإِنَّ وَأَخَوَاتُهَا، وَظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا).

هذا الإجمال هو الذي شرحناه قبل قليل. لابد أولا أن تتصور أن هذه الجملة اسمية، ثم تعرف هذه النواسخ.

- بدأ بـ"**كان**" وأخواتها، فقال: (فَأَمَّا كَانَ وَأَخَوَاتُهَا: فَإِنَّهَا تَرْفَعُ اَلِاسْمَ) ولم يقل: "ترفع المبتدأ"؛ لأنه لم يعد مبتدأ، وإنما صار اسما بهذا الرفع، بأي شيء؟ بـ"كان"، قال:(وَتَنْصِبُ اَلْخَبَرَ)، هذا ظاهر.

ثم ذكرها معدِّدا لها: (وَهِيَ: كَانَ، وَأَمْسَى، وَأَصْبَحَ، وَأَضْحَى، وَظَلَّ، وَبَاتَ، وَصَارَ، وَلَيْسَ، وَمَا زَالَ، وَمَا انْفَكَّ، وَمَا فَتِئَ، وَمَا بَرِحَ، وَمَا دَامَ. وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا).

ولهذا ابن آجرّوم ذكر هذا فقط من باب العدد وليس من باب الحصر، ولهذا قال: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا)، مثلا: "يَكُونُ، كن" في "كان"، "أمسى يُمسي"،"أَصْبَحَ يُصْبِحُ"، "أضحى يُضحي"، وهكذا.

هذا الباب واسع، وهذه العوامل كلها أفعال؛ قال –رحمه الله-: (وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا: نَحْوَ كَانَ، وَيَكُونُ، وَكُنْ، وَأَصْبَحَ وَيُصْبِحُ وَأَصْبِحْ، تَقُولُ: "كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَيْسَ عَمْرٌو شَاخِصًا" وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ).

هذه هي الأفعال التي تسمى بالأفعال الناقصة أو بالأفعال الناسخة، فهي ناقصة وناسخة؛ وهذه الأفعال التي قلنا بأنها كلها أفعال:

- منها ما يعمل مطلقًا.
- ومنها ما يعمل بشرط.

الذي يعمل بدون قيد ولا شرط، كم هو؟

ثمانية، وهي الأولى التي ذكرها المصنف: (كَانَ وَأَمْسَى، أَصْبَحَ وَأَضْحَى،ظَلَّ وَبَاتَ، صَارَ وَلَيْسَ) هذه الثمانية تعمل بدون قيد ولا شرط، ومجرد دخولها على الجملة الاسمية فإنها تعمل مثلما قال المصنف –رحمه الله-: ("كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا")، فتقول:

"كانَ": فعل ماض ناسخ، تَرْفَعُ اَلِاسْمَ وَتَنْصِبُ اَلْخَبَرَ، مبنيّ على الفتح لا محل له من الإعراب.

و"زيدٌ": اسمها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخرِه.

و"قائماً": خبرها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على أخرِه. وهكذا..

وقد يتعدد الخبر على الصحيح من أقوال النحويين، في قوله مثلا: ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾[3]، كما أننا عددناه في باب غير النواسخ: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ﴾[4]، ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾[5] إلخ.

وهنا تقول: ﴿وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[6]، فإننا لا نعدد ونقول: خبر أول وخبر ثاني، وهكذا.. ﴿وَكَان اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[7].

- كذلك "أمسى"، وَكذلك "أَصْبَحَ"؛ فينبغي أن تنتبه إلى باب الضمائر وباب التقدير.

مثلا إذا قلتُ لك: اعربْ ﴿فَأَصْبَحُوا نَادِمِينَ﴾[8]، أين اسم "أصبحَ"؟ الواو، هو الضمير، اسم "أصبحَ"، تعربها هكذا.

مثلما تقول "أصبحتَ صالحاً" فإن "تَ" هنا هو اسم "أصبح".

تخبر عن شخص في باب التقدير، تقول: "كان كريما". أين اسمها؟ مقدر، "كان هو كريما".

وهكذا في الأمثلة كلها.

- في "أضحى": "أضحى العلم نافعا".
- "ظل": "ظل الرجل شاخصا"، ﴿ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ ﴾[9].
- في "ليس" و"صار": نقول نفس الشيء.

هذه العوامل وهذه الأفعال تعمل بدون قيد ولا شرط.

[3] (سورة النساء:17)
[4] (سورة البروج:14)
[5] (سورة البروج:15)
[6] (سورة النساء:134)
[7] (سورة الفتح:14)
[8] (سورة الشعراء:157)
[9] (سورة النحل: 58)

أربعة التي تعمل بشرط أن تكون مسبوقة بنفي أو شبهه: إما نفي أو نهي أو دعاء.

- ماهي؟ هي الأربعة التالية: "مازال – ما فتئ – ما انفك – مابرح"

فإذا جردتها مثلا تقول: "زال المرض"، هذه جملة فعلية: "زال": فعل، " المرض": فاعل.

لكن إذا قلت: "مازال المرض" –لابد أن تأتي بالخبر– "موجودا".. وهكذا.

تقول مثلا: "مازال الليل طويلا"، "ما انفك العلم نافعا"، ما فتئ عَمرٌ كريما".

وعلى ذلك فقس في هذه الأبواب.

في قوله –تعالى–: ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ ﴾[10]، ﴿ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴾[11]، لابد أن تقيس عليها.

- بقي معنا نوع واحد من هذه الأفعال، وهو ما يعمل بشرط أن يسبق بـ "ما" مصدرية، وهو: دام. وأن تكون هذه المصدرية ظرفية أيضا. وهو فعل وحيد. تقول:

"لا أصحبك مادام المبتدع مترددا إليك" أو " مادمت مترددا إلى المبتدع".

"ما" مصدرية ظرفية.

"دام": فعل ماض ناسخ، يرفع الاسم وينصب الخبر.

و"المبتدع": اسمها.

"مصاحبا أو مترددا": خبرها.

ومنه قوله –تعالى–:﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾[12]، يعني مدة حياتي. فإنها لابد أن تؤول مع ما بعدها بمصدر.

---

[10] (سورة طه: 91)

[11] (سورة هود: 118)

[12] (سورة مريم: 31)

المصنف –رحمه الله– قال: (**وَمَا تَصَرَّفَ مِنْهَا**).

يعني أنه يتقلب، يتصرف من ماض، إلى مضارع، إلى أمر، أو ما شابه ذلك من أبواب أفعال الشعور –التي يسمونها– كما مثَّل لنا: كان ويكن وكن.

" يكون العلم نافعا"، "كن كريما" أي "أنت"، كما في قوله –تعالى–: ﴿ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[13]، كذلك في قوله –تعالى–: ﴿ فَيُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا أَسَرُّوا فِي أَنفُسِهِمْ نَادِمِينَ ﴾[14] ﴿ فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً ﴾[15]، قس على هذا.

﴿ قُلْ كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾[16]، ولابد – كما قلت لك– أن تنتبه إذا كان الاسم ضميرًا أو مقدرًا، من أجل أن لا يلتبس عليك الأمر.

- قال –رحمه الله–:

(وأما إِنَّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي إِنَّ وأَنَّ ولكنَّ وكأنَّ وليت ولعل، تقول إِنَّ زيداً قائمٌ، وليت عمراً شاخصٌ، وما أشبه ذلك. ومعنى إِنَّ وأَنَّ التوكيد، ولكنَّ للاستدراك، وكأنَّ للتشبيه، وليت للتمني، ولعل للترجي والتوقع).

هذا الذي ذكره تتميم، وهو كما قلت لكم مرارًا في باب البلاغيات، وإذا فهمت باب "كان وأخواتها" ستفهم باب "**إنَّ** وأخواتها"؛ لأن كما قال بن مالك:

[13] (سورة البقرة: 144)
[14] (سورة المائدة: 52)
[15] (سورة الحج: 63)
[16] (سورة الإسراء: 50)

لإن أن ليت لكن لعل كأن** عكس ما لكان من عمل

ولهذا نصيحة لك، أنك إما أن تحفظها منثورة أو أن تحفظها من ابن مالك أو من غيرها.

ترفع كان المبتدأ اسما والخبر ** تنصبه ككان سيدا عمر

ككان ظل بات أضحى أصبحا**أمسى وصار ليس زال برحا

إلى آخره، إلى أن أتى إلى "إنَّ وأخواتها" فقال: **(عكس ما لكان من عمل)**، فاعكس. إذن أنت تحفظ العوامل ثم تعكس العمل، فإذا حفظت العوامل التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي "كان" وأخواتها وما تصرف منها، و"إِنَّ" وأخواتها، فتعكس العمل بعد ذلك.

هنا قال:**(فأما إِنَّ وأخواتها فإنها تنصب الاسم وترفع الخبر)**. وهنا سننبه على ما سيذكره المصنف – رحمه الله– في كيفية إعراب "إِنَّ"، فقال "إِنَّ" وهي: "إِنَّ" و"أَنَّ" مفتوحة الهمزة ومكسورتها، و"لكنَّ" مشددة، أما إذا خُففت فإنها هاملة، لا تعمل في الجملة الاسمية، تقول: "لكنْ زيدٌ حاضرٌ"، ولكنها ليست مشددة في النون، و"كأنَّ وليت ولعل".

تقول هنا: "إِنَّ زيداً قائمٌ"، نريد أن نعرب "إِنَّ زيداً قائمٌ"، وأرجو أن تنتبهوا للإعراب؛ لأن المدرسة الكوفية أثرت في كثير من المعربين العصريين وإن كانوا في باب الترجيح والنظر لا يقولون بقولهم، فمثلًا يعربون : "إِنَّ زيدًا حاضرٌ"، يقول: "إِنَّ" حرف توكيد ونصب، ثم يمشون، مبني لا محل له من الإعراب، هذا قصور في الإعراب؛ والصواب أن نقول: "إِنَّ" حرف توكيد مشبَّه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر.

لماذا نقول هذا؟ لأن "إِنَّ" يتعدى عملها إلى الخبر، لهذا شُبهت بالفعل؛ مع أنها "إِنَّ" وأخواتها هذه كلها حروف؛ لكن لما تعدى عملها قويت، فقالوا مشبه بالفعل، يعني في إعراب هذه العوامل وهذه الحروف كلها، لعلك تقول أيضًا تنصب الاسم وترفع الخبر.

إذن تقول "إِنَّ" حرف توكيد مشبَّه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر.

"زيداً" اسمها منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

و"قائمٌ" خبرها مرفوع بها، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

هذا المثال الذي ذكره المصنف -رحمه الله-.

وكذلك "إن عمرا شاخصٌ"، وكما قلت لك **(عكس ما لكان من عمل)**، وما ذكره المصنف -رحمه الله- فإننا لن نطيل فيه، لأنه معانٍ بلاغية، ما معنى هذا، وما معنى هذا.

في قوله -تعالى-: مثلًا ﴿إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ ﴾[17]، **هذا** كما قلنا في تعدد الخبر، في قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾[18]، ، في قوله-تعالى-: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَعِبْرَةً ﴾[19]، ولابد أن تنتبه إلى أن الخبر يكون: مفردًا، وجملة، وشبه جملة؛ حتى في هذا الباب ، في باب "كان"، وفي باب "إنَّ"، تقول:

- "كان زيدٌ في الدارِ"، أين الخبر؟ الخبر "في الدارِ"، شبه جملة، وتنتبه إذا أتيت به شبه جملة، لهذا الذي سبق.

- أو جملة، تقول "كان فيه خَصْلَةٌ"، هنا "خصلةٌ" مؤخرة عن "كان"، لكنها اسمها وإن تأخرت عنها. ومثلًا في قوله -تعالى- الذي سبق معنا قبل قليل، ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالًا ﴾ "أنكالًا" اسمها، مؤخر عنها؛ والخبر"لدينا" الجار والمجرور، مقدم، وهكذا.

---

[17](سورة الحج:75)

[18](سورة الحج:12)

[19](سورة آل عمران:13)

نرجو أننا إن شاء الله أيضًا ننتهي من "ظن" وأخواتها، أمرها سهل، هذا الباب كله سهل.

- قال: (وأَمَّا ظَنَنْتُ وَأَخَوَاتُهَا فَإِنَّهَا تَنْصِبُ الْمبْتَدَأ وَالْخَبَر عَلَى أَنَّهُمَا مَفْعُولَان، وهِيَ ظَنَنْتُ، وَحَسِبْتُ،وَخِلْتُ، وَزَعَمْتُ،وَرَأَيتُ، وَعَلِمْتُ، وَوَجَدتُ، واتَّخَذْتُ -أو اتَّخَذتُّ على القراءتين- وَجَعَلْتُ، وَسَمِعْتُ، تَقُولُ: ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا، وَرَأَيتُ عَمْرا شَاخِصًا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِك.)

هذه كلها أفعال، وكلها تنصب الجزئين على أن الأول مفعول أول لها، والثاني مفعول ثانٍ لها، وكلها ظنيات، ذكر هنا عشرة أفعال، وهي من حيث المعاني تختلف، على حسب معانيها، مثلًا في المثال الذي ذكره المصنف -رحمه الله- (ظَنَنْتُ زَيدًا قَائِمًا):

تقول "ظن" فعل ماضٍ ناسخ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك لا محل له من الإعراب، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل.

"زيدًا" مفعول به أول منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

و"قائمًا" مفعول به ثانٍ منصوب بها، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وهكذا في جميع الأمثال التي ذكرها، والأفعال التي ذكرها، فلا تحتاج منك إلى مزيد جهد.

في قوله -تعالى-:﴿وَمَا أَظُنُّ السَّاعَةَ قَائِمَةً ﴾[20]، هذا نفس ما تقدم، مفعول أول، و مفعول ثاني.

وما يتعلق بمعانيها، هي أمور بلاغية، والكلام عليها عند النحويين وعند البلاغيين طويل.

بهذا القدر، إن شاء الله —تعالى- نكتفي، وقد انتهينا من النواسخ، والحمد لله.

[20](سورة الحج:36)

المورد العذب الزلال

قال شيخنا العلامة النجمي –رحمه الله–:

وقال ابن قدامة المقدسي : ((وعلى هذا درج السلف والخلف –رضي الله عنهم– كلّهم متفقون على الإقرار والإمرار والإثبات لما ورد من الصفات في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير تعرض لتأويله، وقد أُمرنا بالاقتفاء لآثارهم والاهتداء بمنارهم، وحُذرنا من المحدثات وأخبرنا أنها ضلالات))اه.

وقال أبو محمد الجويني في رسالته "إثبات الاستواء والفوقية": ((وإثباتنا علو ربنا –سبحانه– وفوقيته واستوائه على عرشه كما يليق بجلاله وعظمته، والحق واضح في ذلك، والصدور تنشرح له؛ فإن التحريف تأباه العقول الصحيحة، مثل تحريف الاستواء بالاستيلاء وغيره، والوقوف في ذلك جهل وهي مع كون الرب –تعالى– ما وصف لنا نفسه بهذا إلا لنثبت له ما وصف به نفسه لنا ولا نقف في ذلك))اه.

هذه بعض النقول عن مذهب السلف، ولو أردنا بعض التفاصيل لاحتجنا إلى مجلد أو أكثر ولطال بنا الكلام؛ وفيما ذكرنا كفاية ومقنع، ومن أراد الاستزادة فعليه بالكتب المخصصة لهذا الشأن ككتاب "التوحيد" لابن خزيمة، وكتاب"السنة" لعبد الله بن أحمد بن حنبل، وكتاب "الرد على الجهمية" للدارمي، و"الفتاوى الكبرى" لابن تيمية، و"العقل والنقل" له، وكتب ابن القيم وابن عبد الوهاب و "معارج القبول" للشيخ حافظ الحكمي –رحم الله الجميع–، وغير ذلك من الكتب التي ألفها أصحاب العقيدة السلفية، وكتاب "علاقة الإثبات والتفويض لصفات رب العالمين" للدكتور رضا نعسان.

ومن هذه النقول تعلم أنّ ما قرره الأستاذ حسن البنا من أنّ السلف والخلف اتفقوا على أصل التأويل كلام باطل وافتراء على السلف -رحمهم الله تعالى-، فالسلف يذمون المفوضة ويبدعونهم، فمتى اتفقوا معهم على التأويل !؟..

نقف عند هذا. والله أعلم. وصلى الله على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين.

الأسئلة

السؤال١: جزاكم الله خيرا، وأجزل لكم المثوبة -وإياكم- هناك آيات في القرآن لم أستطع فهم إعراب الواو فيها، إذ يظهر بأن قوله-تعالى-: ﴿وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا والصَّابرينَ في البأساء والضَّرَّاءِ﴾[21]

الجواب: الشيء الذي لا تفهمه في إعراب القرآن تراجع فيه كتب الإعراب، وينبغي أن تعلم أن الواو ليست عاطفة مطلقًا: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[22]، وما أشبه ذلك، ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾[23]، قد لا تكون "أو" ولا "الواو" عاطفة على الدوام، فلابد من مراجعة كتب الإعراب والتفسير.

[21](سورة الحج:36)

[22](سورة الصافات:147)

[23](سورة البقرة: 74)

السؤال٢: قوله -تعالى-: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[24].

الجواب: هذه مواطن تكلم فيها أهل العلم، وأطالوا فيها الكلام، سبب النصب مع وجود العطف والرفع، أطالوا الكلام طويلًا جدًا، منهم من قال أنه منصوب على الاختصاص، للاعتناء بهم والاهتمام بقولهم، وهذا لا يُشكل؛ لكن أريدك أن تسير على قاعدة في هذا الباب، وهو ما أحدثه المستشرقون من الطعن في سلامة القرآن من اللحن هراءٌ وجنون، ولو كان حقًّا لسبقهم إليهم العرب الفصحاء، البلغاء، الأقحاح؛ ولهذا لا تجد هذا زعمًا في كلامهم، لا لحن فيه. حتى ما يقع من تلحين بعض النحويين لبعض القراء في القراءات -لا أتكلم على قراءتنا المشهورة قراءة حفص- فإنما هذا ضرب من الخروج على خلاف المشهور، الذي اشتهر عند النحويين؛ وإلا فإن الشافعي -رحمه الله تعالى- قال كما في "الرسالة": (لا يحيط بلغة العرب إلا نبي)، لهذا أنت إذا نظرت في الكتب المتوسطة والمطولة، لو نظرت في باب الإعراب الأسماء الخمسة، تجد الوجوه التي يتكلمون فيها.

وعلى كل حال الله -عز وجل- قال لنبيه -عليه الصلاة والسلام- فيما يتعلق بالرد على المشركين ﴿أَمْ يَقُولُونَ تَقَوَّلَهُ ۚ بَل لَّا يُؤْمِنُونَ * فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِن كَانُوا صَادِقِينَ﴾[25].

هذا الباب على كل حال، من انتقد من النحويين على القرَّاء العشرة، أو على رواتهم في قراءاتهم، أو لحَّنه في بعض الألفاظ؛ فإنما هذا -لاحظ معي- من جهة المشهور النحوي، لا من جهة أن العربية لا تتسعه أو أن النحو لا يقبله؛ لا، وهم لا يزعمون هذا، ولهذا ما زالوا بين عرضٍ ونقد، لهذه الأمور، والكتب المصنفة في توجيهات القراءات السبع أو العشر، أو حتى الأربع الزائدة عليها، التي يُعبر عنها بالشواذ، كلها موجودة.

[24](سورة المائدة:69)

[25](سورة الطور:33-34)

السؤال ٣: هل يكون الفعل الماضي في محل جزم؟

الجواب: ذكروا هذا، وقالوا إذا قُصد لفظه.

السؤال ٤ : اِلتبس عليّ الأمر ، فقد وجدت أقوامًا يقرؤون قوله –تعالى–: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾[26].

الجواب: مثل هذا﴿لَئِن شَكَرْتُمْ﴾، أو إذا كان قُصد به اسم الشرط، في الجملة الشرطية، مثلما ذكر في السائل هنا، –يقول: "شكرتم" مبني على السكون في محل جزم فعل الشرط، لأجل هذا العامل– صحيح، طبعًا المسائل النحوية، نحن لا نذكر الكثير منها؛ وإلا لو تكلمنا على باب المبتدأ والخبر، والنواسخ الداخلة عليها، ومسألة تقدم المبتدأ، وتقدم الخبر، وأن يكون الخبر مخالفًا...أشياء كثيرة جدًا، والمهم أنك تأخذ مثل هذه الأصول، إن شاء الله، وهي ستفتح لك الأبواب الأخرى.

السؤال ٥: بارك الله فيكم، هل الجملة الاستئنافية تُعرب على...

الجواب: أيضًا، مسألة ما يتعلق بإعراب الجمل، هذا الباب تفتقر إليه المختصرات والمتوسطات، في الحقيقة؛ أما المختصرات فتكاد تجمع على هذا الباب –يعني في كيفية إعراب الجمل– وأما المتوسطات فإنها متناوبة فيما بينها، و"قطر الندى" مثلًا على جلالة قدر مصنفه، وعلى جلالة هذا الكتاب، أغفل هذا الباب؛ مع أن الطالب في هذه المرحلة يحتاج إليه؛ لكن الشيخ خالدا الأزهري في كتابه "المقدمة الأزهرية" أثرى هذا الباب نوعًا ما؛ ولهذا –والعلم عند الله– لما رأى ابن هشام الحاجة إلى سدّ هذه الثغرة في كتب النحو المختصرة والمتوسطة، صنف رسالته "النكتة"، أو"الإعراب عن قواعد الإعراب"، الذي

[26](سورة إبراهيم:7)

شرحه الأزهري في "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، تحتاج إليها، وهي سبع جمل لها محل، وسبع جمل ليس لها محل؛ لأن الأخ يسأل، ولا نستطيع أن نواصل في هذا الباب.

السؤال ٦: هل يصح هذا القول "رأى" في "رأت" فعل ماضٍ مبني على الفتح، والعامل في بنائه اتصاله بتاء التأنيث؟

الجواب: لا؛ هو تعبير خطأ؛ لأنه ليس هناك عامل في المبنيات، هي مبنية، لا يعمل فيها عامل، لا تقبل العمل.

السؤال٧ : هذا يسأل عن حال السيد ابن حسن الديب، وهل تنصحون بكتاب "الحوار" في شرح الآجرومية؟

الجواب: لا والله، لا أعرف هذا الكاتب، ولا أعرف أُكتوبته هذه، وكثير من أمور المعاصرين لا نعرف عنها شيئًا حقيقةً.

السؤال ٨: أريد أن أعرف الأمور العقدية التي في الآجرومية؛ مثلًا في باب النواصب التي زعم الزمخشري أنها للتأبيد؛ لأن اعتقاده في ﴿لَن تَرَانِي﴾[27] أن الله لا يُرى وهو باطل، وغيرها في كل باب من الأبواب، إذا كان هناك مخالفة عقدية لبعض الشراح.

الجواب: هذا باب طويل، كتب فيه كثير من الإخوة. هم لم يصرحوا بهذا في الآجرومية، ولا في غيرها.

[27](سورة الأعراف:143)

في مسألة "لن":

ومن رأى النفي بلن مؤبدا ** فقولَه اردد وخلافَه اعضدا

كما قال ابن مالك في "الخلاصة"، والكلام أيضًا فيها طويل، هذه الكلمة، فيها مصنفات وفيها ردود وفيها من لم يُسلِّم بقول أهل السنة، من اللغويين والنحويين...إلخ؛ ولكن هذا الذي عليه أئمة السنة وعليه أئمة النحو والعربية أن "لن" لا تفيد التأبيد في النفي بدلالة القرآن والسنة، وكلام العرب الفصحاء.

السؤال **٩:** جزاكم الله خيرًا -وإياكم- تقييده للمضارع بـ "لم يتصل بآخره شيء" أخرج الأفعال الخمسة، ألا نضيف "أخرج به ما اتصل به نون التوكيد المباشرة"؟

الجواب: نعم، ولهذا ابن مال قال:

وفعل أمرٍ ومضيٍ بُنيا ** وأعربوا مضارعٍ إن عريا

من نون توكيدٍ مباشرٍ ** ومن نون إناثٍ كيرُعن من فتن

لكن كما قلت لكم، كون المدرِّس أو الكتاب الذي صنفه المصنف يحتمل كل ما في النحو؛ هذا شيء عسر، وهم لابد أنهم يشترطون أن تكون نون التوكيد مباشرة.

السؤال ١٠: يقول أنه استخرج قواعد ويريد عرضها.

الجواب: راسل الإدارة، ويرسلون لي نسخة، وأنا استفيد –جزاك الله خيرًا-. مثل هذه قواعد ذكرها هنا، فإن كنت فعلت هذا في جميع الدروس، نستفيد جميعًا.

السؤال١١ : هل يُعتبر حذف حرف العلة إعرابًا بالحركة، أم بالحرف؟

الجواب: لا هذا ولا هذا؛ بالحذف، لا بالحركة ولا بالحرف؛ ولكن بالحذف يعني بحذف الحرف، كحذف النون في باب الأفعال الخمسة.

السؤال١٢: الأفعال الماضية كنحو "أتيا" و"آتيناه" على بنائها بالفتح المقدر..."أتى" أم على الياء الملفوظة، كذلك "أدعوهم"...، ؟

الجواب: هذا قول، ممكن أن تفعل هذا وأن تفعل هذا.

نقدره على ما قبل الحرف الأخير –دائما التقدير-، والله أعلم.

بارك الله فيكم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته